

যঈফ ও জাল হাদিস

হাদিস নাম্বারঃ ৯৪৭

১/ বিবিধ

আরবী

استقبلوا بمقعدتي القبلة

منكر

أخرجه البخاري في " التاريخ الكبير " (2 / 1 / 143) وابن ماجه (1 / 136) والطحاوي (2 / 336) والدارقطني (22) والطيالسي (1 / 46 - من ترتيبه) وأحمد (6 / 137 و 219) وابن عساكر (5 / 537 / 1) من طريق موسى ووكيع وبهز ويحيى بن إسحاق وأسد بن موسى خمستهم عن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك ابن مالك عن (وقال موسى سمعت) عائشة قالت: " ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم يكرهون أن يستقبلوا بفروجهم القبلة، فقال: أراهم قد فعلوها؟ ! (وفي لفظ: أو قد فعلوها؟ !) استقبلوا.... " الحديث

قلت: وهذا سند ضعيف وفيه علل كثيرة

الأولى: الاختلاف على حماد بن سلمة

الثانية: الاختلاف على خالد الحذاء وهو ابن مهران

الثالثة: جهالة خالد بن أبي الصلت. الرابعة: مخالفته للثقة

الخامسة: الانقطاع بين عراك وعائشة

السادسة: النكارة في المتن

العلة الأولى الاختلاف على حماد بن سلمة، فرواه الخمسة الذين سميناهم عنه خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك عنها، وخالفهم أبو كامل اسمه الفضيل بن

حسين فقال: حدثنا حماد عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت أن عراك بن مالك حدث عن عمر بن عبد العزيز أن عائشة قالت ... الحديث، فأدخل عمر بن عبد العزيز. أخرجه أحمد (6 / 227) . وخالفهم يزيد بن هارون، فقال: أنبأنا حماد عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال: كنا عند عمر بن عبد العزيز، فذكروا الرجل يجلس على الخلاء فيستقبل القبلة، فكرهو ذلك، فحدث عن عراك بن مالك عن عائشة، فجعل عمر بن عبد العزيز بين ابن أبي الصلت وعراك. أخرجه أحمد (6 / 239) : حدثنا يزيد به. وخالفه علي بن شيبه فقال: حدثنا يزيد ابن هارن ... فساق سنده مثل رواية الخمسة عن حماد إلا أنه زاد في الإسناد فقال: " فحدث عراك عن عروة بن الزبير عنها، فأدخل بينه وبينها عروة بن الزبير! أخرجه الطحاوي (2 / 336) قلت: فهذا اختلاف شديد على حماد، ولعل الأرجح الوجه الأول، لاتفاق الجماعة عليه، مع احتمال أن يكون حماد نفسه مصدر الاختلاف، فقد كان يخطيء أحيانا الثانية وهي الاختلاف على خالد الحذاء فهو على وجوه: الأول: قال أبو عوانة ويحيى بن مطر والقاسم بن مطيب ثلاثهم عن خالد الحذاء عن عراك بن مالك عن عائشة. أخرجه الدارقطني. الثاني: عن عبد الوهاب الثقفي عن خالد عن رجل عن عراك عنها فزاد رجلا بين الحذاء وعراك أخرجه أحمد (6 / 183) والدارقطني. وتابعه وهيب عن خالد به. رواه البخاري في " التاريخ الكبير " (2 / 1 / 143) . الثالث: عن علي بن عاصم: حدثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال: كنت عند عمر بن عبد العزيز في خلافته وعنده عراك بن مالك، فقال عمر: ما استقبلت القبلة ولا استدبرتها ببول ولا غائط منذ كذا وكذا، فقال عراك: حدثتني عائشة.... أخرجه الدارقطني وأحمد (6 / 184) والبيهقي (1 / 92 - 93) وقال: " تابعه حماد بن سلمة عن خالد الحذاء في إقامة إسناده قلت: يعني رواية حماد المتقدمة من رواية الجماعة عنه، وإلا فقد اختلفوا عليه كما سبق بيانه، وقال الدارقطني: " هذا أضبط إسناد، وزاد فيه خالد بن أبي الصلت، وهو الصواب ". قلت: وتابعه عبد العزيز بن المغيرة عن خالد الحذاء به، لكنه لم يصرح

بسماع عراك من عائشة أخرجها أبو الحسن القطان في " زيادته على ابن ماجه " (1 / 136) . قلت: وهذا الوجه من الاختلاف على خالد الحذاء أرجح لاتفاق علي بن عاصم - على ضعف فيه لسوء حفظه - وعبد العزيز بن المغيرة عليه، ومتابعة حماد بن سلمة لهما في رواية الجماعة عنه كما تقدم. فهذا الاضطراب في إسناد الحديث وإن كان من الممكن ترجيح الوجه الأخير منه كما ذكرنا، فإنه لشدته لا يزال يبقى في النفس منه شيء، وعلى التسليم بهذا الترجيح يظهر فيه علة أخرى وهي: الثالثة: جهالة خالد بن أبي الصلت، وذلك أنه لم يكن مشهورا بالعدالة، ولا معروفا بالضبط، عند علماء الجرح والتعديل، فأورده ابن أبي حاتم (1 / 336 - 337) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، بل صرح الإمام أحمد بجهالته فقال: " ليس معروفا " . وقال عبد الحق الإشبيلي: " ضعيف " . ولعله يعني بسبب جهالته. وقال الذهبي في " الميزان " وقد ساق له هذا الحديث: لا يكاد يعرف، تفرد عنه خالد الحذاء، وهذا منكر، وذكره ابن حبان في " الثقات " ، وما علمت أحد تعرض إلى لينه، ولكن الخبر منكر " . قلت: ولعل الذهبي أراد بقوله: " وما علمت ... " يعني من القدامى، وإلا فقد ضعفه عبد الحق كما سبق، وأما توثيق ابن حبان إياه، فمما لا يقام له وزن - وإن اغتر به بعض المتقدمين والمعاصرين كما يأتي - لما عرف أنه متساهل في التوثيق، وقد بينت ذلك في " الرد على التعقيب الحثيث " ، وهذا إذا انفرد بالتوثيق ولم يخالف، فكيف إذا خالف؟ وقال ابن حزم في " المحلى " (1 / 196) : " حديث ساقط وخالد بن أبي الصلت مجهول لا يدري من هو؟ " . وفي التهذيب : " وتعقب ابن مفوز كلام ابن حزم فقال: هو مشهور بالرواية، معروف، بحمل العلم، ولكن حديثه معلول " . قلت: وهذا القدر من الوصف لا يقتضي أن يكون الموصوف ثقة ضابطا إلا عند بعض المتساهلين، فكم من المعروفين بحمل العلم والرواية لا يحتج بهم إما للجهالة بضبطهم وحفظهم أولظهور ضعفهم، ولذلك نجد الحافظ ابن حجر الذي من كتابه " التهذيب " نقلت التعقب المذكور لم يتبناه، فلم يوثقه في " التقريب " بل قال فيه: " مقبول " أي عند المتابعة، وإلا فلين الحديث، كما نص عليه في المقدمة

إذا عرفت ذلك، فمن كان حاله ما ذكرنا من الجهالة فحري بحديثه أن لا يحتج به، وهذا إذا لم يخالف الثقات، فكيف مع المخالفة؟! وهذه علة أخرى وهي:

الرابعة: مخالفة ابن أبي الصلت للثقة، وهو جعفر بن ربيعة، فقد رواه عن عراك عن عروة عن عائشة أنها كانت تنكر قولهم، لا تستقبل القبلة. أخرجه البخاري في "

التاريخ الكبير " (2 / 1 / 143) وابن أبي حاتم في " العلل " (1 / 29) وابن عساكر (5

/ 237 / 1) . وقال البخاري: " وهذا أصح " . وكذا قال ابن عساكر. وقال ابن أبي

حاتم: " سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي

الصلت ... (قلت: فذكره، ثم قال:) قال أبي: فلم أزل أقفوأثر هذا الحديث، حتى كتبت

بمصر عن.... جعفر بن ربيعة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة موقوف، وهذا

أشبهه

قلت: ولا يشك حديثي أن ترجيح هؤلاء الأئمة الثلاثة وقف الحديث هو الصواب، ذلك

لأن الذي أوقفه إنما هو جعفر بن عراك، وهو ثقة اتفاقاً، وقد احتج به الشيخان، بينما

الذي خالفه وهو خالد بن أبي الصلت لم يوثقه أحد من الأئمة المعروفين والموثوق

بتوثيقهم، ولو سلمنا. لا أن توثيق ابن حبان المتقدم مما يعتد به فهل من المعقول أن

ترجح رواية من وثقه هو وحده.... آخرون على رواية من وثقه الجماعة من الأئمة،

واحتج به الشيخان

وإذا تبين لك ما ذكرنا تعرف سقوط تعقب البوصيري للإمام البخاري بقوله في "

الزوائد " (ق 1 / 25) : " وهذا الذي علل به البخاري ليس بقادح، فالإسناد الأول

حسن، رجاله ثقات معروفون، وقد أخطأ من زعم أن خالد بن أبي الصلت مجهول،

وأقوى ما أعل به هذا الخبر أن عراكاً لم يسمع من عائشة، نقلوه عن الإمام أحمد، وقد

ثبت سماعه منها عند مسلم

قلت: والجواب على هذا من وجوه: الأول: أن المخالفة التي أعل البخاري الحديث بها

لم يجب عنها البوصيري بشيء عنها أصلاً، إلا مجرد الدعوى " ليس بقادح " ! مع أنه

ساق كلامه للرد عليه، فانصرف عنه إلى الرد على غيره! وذلك دليل على ضعف رده

وسلامة الحجة عند المردود عليه

الثاني: أن رجال الإسناد كلهم ثقات رجال مسلم غير ابن أبي الصلت فإن كان ثقة فلماذا اقتصر البوصيري على تحسين الإسناد ولم يصححه؟ ! أليس في هذا وحده ما يدل على أن في ابن أبي الصلت شيئاً يمنع حتى الموثقين له من تصحيح حديثه! فما هو هذا الشيء؟ ليس هو إلا عدم الاطمئنان لتوثيق ابن حبان، وإن تظاهروا بالاعتداد بتوثيقه! الثالث: جزمه بخطأ من جهل ابن أبي الصلت مردود عليه بما سبق بيانه في العلة (الثالثة) ، فأغنى عن

الإعادة. الرابع: دعواه أن الانقطاع الذي ذكره هو أقوى ما أعل به الحديث، ليس مسلماً عندي، بل الأقوى هو المخالفة التي لم يستطع الإجابة عنها، ثم الجهالة الخامس: أن رده للانقطاع بقوله: " ثبت سماعه منه عند مسلم " ، خطأ مبني على خطأ، وذلك أنه ليس عند مسلم ما زعمه من سماع عراك من عائشة، وما علمت أحداً سبقه إلى هذا الزعم، وإنما ذكر الشيخ ابن دقيق العيد أن مسلماً أخرج في " صحيحه " حديث عراك عن عائشة: " جاءني مسكينة تحمل ابنتين لها ... " الحديث (2) ، نقله الزيلعي في " نصب الراية " (2 / 107) ، وليس فيه السماع المدعى كما ترى.

السادس: أنه لو فرضنا أن عراكاً سمع من عائشة بعض الأحاديث، فلا يلزم من ذلك أنه سمع منها كل حديث يروى من طريقه عنها، لاحتمال عدم ثبوت السند بذلك عنه، كما هو الشأن في هذا الحديث، وهذه علة أخرى فيه وهي

الخامسة: الانقطاع بين عراك وعائشة، والدليل على ذلك مجموع أمرين

أن أكثر الروايات التي سبق ذكرها لم يقع فيها تصريح عراك بالسماع من عائشة وإنما وقع في رواية علي بن عاصم وهو ضعيف الحفظ كما سبق، وقول الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على " المحلى " (1 / 197) وقد تابعه على ذلك حماد بن سلمة فارتفعت شبهة الغلط " ، ليس مسلماً، لأن هذه المتابعة مشكوك في ثبوتها، فإن كل ما رواه عن حماد لم يصرح بالسماع سوى موسى وهو التبوذكي، وأما الثقات الآخرون فرووه معننا، وهم وكيع ابن الجراح وبهز بن أسد ويحيى ابن إسحاق وأسد بن

موسى ويزيد بن هارون في رواية عنه، وعبد العزيز بن المغيرة، كلهم قالوا: " عن عائشة " وروايتهم أرجح من رواية الفرد ولو كان ثقة، مع أنه يمكن أن تكون المخالفة ليست منه بل من حماد نفسه، لما سبق ذكره من أنه كان يخطئ أحيانا، فكان في الغالب يرويّه معننا، فحفظ ذلك منه الجماعة، ونادرا يرويّه بالسمع فحفظ ذلك منه موسى، وهذا اضطراب من حماد نفسه، كما كان يضطرب في إسناده على ما سبق بيانه

ومما يرجح رواية العنعنة، رواية جماعة آخرين لها مثل أبي عوانة ويحيى بن مطر والقاسم بن مطيب وعبد الوهاب الثقفي ووهيب عن خالد الحذاء على خلاف بينهم وبين الجماعة الأولى كلهم أجمعوا على روايته بالنعنة. فهؤلاء عشرة أشخاص وزيادة روه بالنعنة فلا يشك كل من وقف عليها أنها هي الصواب، وأن رواية السماع منكرة أو شاذة، وقد صرح بهذا الإمام أحمد فقال إبراهيم بن الحارث: " أنكر أحمد قول من قال: عن عراك سمعت عائشة، وقال: عراك من أين سمع من عائشة وقال أبو طالب عن أحمد: " إنما هو عراك عن عروة عن عائشة، ولم يسمع عراك منها " وذكر ابن أبي حاتم في " المراسيل " (ص 103 - 104 - طبع بغداد) بعد أن ساق الحديث أن الإمام أحمد قال: " مرسل، عراك بن مالك من أين سمع عن عائشة، إنما يروي عن عروة، هذا خطأ، ثم قال: من يروي هذا؟ قلت: حماد بن سلمة عن خالد الحذاء، فقال: قال غير واحد: عن خالد الحذاء ليس فيه سمعت وقال غير واحد أيضا عن حماد بن سلمة ليس فيه سمعت

فقد أشار الإمام أحمد رحمه الله إلى أن ذكر السماع غير محفوظ عن حماد من جهة، ولا عن خالد الحذاء من جهة أخرى، وذلك ما فصلناه آنفا. ولو أن الذين خالفوا الإمام أحمد ورجحوا رواية السماع تأملوا في كلامه ثم تتبعوا الروايات التي ذكرناها لما أقدموا إن شاء الله على مخالفته، لأن الحجة الواضحة معه، ولكنه رحمه الله اكتفى بالإشارة إليها وقد فصلناه لك تفصيلا لا يدع مجالاً للشك في خطأ المخالفين، وقال موسى بن هارون: " لا نعلم لعراك سماعا من عائشة ". وليس من السهل في نظر

الباحث المحقق تخطئة هذين الإمامين، كما فعل المعلق على " المحلي "، ومن قبله البوصيري بمجرد ذكر السماع في بعض الروايات مع شذوذها، ثم هي كلها مدارها على خالد بن أبي الصلت الذي لا دليل عندنا على ثقته وضبطه كما سبق، وما يدرينا ولعل هذا الاختلاف عنه في السماع والعنونة إنما هو منه، وذلك دليل على تردده وعدم حفظه، ويؤيد هذا ما يأتي:، وهو: الأمر الثاني: أن جعفر بن ربيعة قد خالف خالد بن أبي الصلت، فأدخل بين عراك وعائشة عروة، كما تقدم وهو أرجح من وجهين: أولاً: أن جعفر بن أبي ربيعة أو ثق من ابن أبي الصلت كما تقدم بيانه. ثانياً: أن روايته موافقة لبعض الروايات عن خالد وهي رواية يزيد بن هارون عن حماد ابن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت

عن عراك عن عروة بن الزبير عنها. أخرجه الطحاوي كما تقدم، فهذا يؤكد وهم ابن أبي الصلت أو بعض من دونه في ذكر السماع من عراك لعائشة. وقد خالف جعفر خالدًا في موضع آخر من السند وهو أنه أوقفه ولم يذكر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد سبق بيان ذلك في العلة (الرابعة)

العلة السادسة: النكارة. وقد بقي الكلام على العلة الأخيرة وهي السادسة، وهي النكارة في المتن، وبيان ذلك في ما يأتي: من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان نهى أصحابه عن استقبال القبلة واستدبارها ببول أو غائط نهياً عاماً لم يقيده بالصحراء، فإذا روي في حديث ما كهذا الذي نحن في صدد الكلام عليه أن الصحابة كرهوا استقبال القبلة، فما يكون ذلك منهم إلا اتباعاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم اتباعاً يستحقون عليه الأجر والمثوبة، لأنهم على أقل الدرجات مجتهدون مخطئون مأجرون أجزاً واحداً، وسبب خطئهم عملهم بالنص على عمومته، أو عملهم بالمنسوخ الذي لم يعرفوا نسخه، وأي الأمرين فرض، فلا يعقل أن ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه طاعتهم إياه فيما كان نهاهم عنه قبل أن يبلغهم النص المخصص أو الناسخ، كيف وهو المعروف بتلطفه مع أصحابه في تأديبهم وتعليمهم، كما يدل على ذلك سيرته الشريفة معهم، كحديث الأعرابي الذي بال في المسجد، وحديث معاوية بن

الحكم السلمي الذي تكلم في الصلاة جاهلا، وغير ذلك مما هو معروف، فلم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليهم نكارا شديدا مع أنهم فعلوا أشياء لم يسبق أن جوزها لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما في هذا الحديث فهو ينكر عليهم أشد الإنكار عملهم، وما هو؟ كراهيتهم لاستقبال القبلة، التي كانوا تلقوها عنه صلى الله عليه وسلم، فهل يتفق هذا الإنكار مع هديه صلى الله عليه وسلم في التلطف في الإنكار؟ كلا ثم كلا، بل لو أراد صلى الله عليه وسلم أن يبدل شيئا من الحكم السابق أو أن ينسخه من أصله لقال لهم كما قال في أمثاله: " كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها، وكنت نهيتكم عن الانتباز في الأوعية فانتبذوا، وكنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي إلا فادخروها ". أخرجه مسلم وغيره وهو مخرج في " الصحيحة " (2048)

فلو أن قوما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم استمروا على العمل بهذا النهي لعدم بلوغ الرخصة إليهم، أفكان ينكر صلى الله عليه وسلم عليهم أم يكتفي بتعليمهم؟ لا شك أن الجواب إنما هو تعليمهم فقط، فكذا الأمر في كراهة الاستقبال، كان يكتفي معهم بتعليمهم، وأما أن ينكر عليهم بقوله " أو قد فعلوها " فإنه شيء ثقيل لا أكاد أتخيل صدور منه صلى الله عليه وسلم، وقد أراحنا الله تعالى من التصديق به بعد أن علمنا ثبوته بالطريق التي أقام الحجة بها على عبادته في تعريفهم بتفاصيل شريعته، وأعني الإسناد. واعلم أن كلامنا هذا إنما هو قائم على أساس ما ذهب إليه بعض العلماء من الاستدلال بالحديث على نسخ النهي عن استقبال القبلة، وأما على افتراض أنه كان قبل النهي عن استقبال القبلة فلا يرد الاستنكار المذكور، وعليه حمل ابن حزم الحديث على فرض صحته فقال (1 / 197 - 198) : " ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة، لأن نصه يبين أنه إنما كان قبل النهي، لأن من الباطل المحال أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاهم عن استقبال القبلة بالبول والغائط، ثم ينكر عليهم طاعته في ذلك المجال، هذا ما لا يظنه مسلم ولا ذوعقل، وفي هذا الخبر إنكار ذلك عليهم، لو صح لكان

منسوخا بلا شك". قلت: لكن يرد على هذا الافتراض أنه يبعد أن يكره الصحابة شيئاً دون توقيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم، وافتراض ثبوت ذلك عنهم فيه إساءة الظن بهم وأنهم يشرعون بأرائهم، وهذا ما لا يجوز أن نظنه بهم، ولذلك فالحديث كيف ما أول فهو منكر عندي. والله أعلم

বাংলা

৯৪৭। তোমরা আমার বসার স্থানের কিবলাহ মুখী হও।

হাদীছটি মুনকার।

এটি ইমাম বুখারী “আত-তারীখুল কাবীর” (২/১/১৪৩) গ্রন্থে, ইবনু মাজাহ (১/১৩৬), তাহাবী (২/৩৩৬), দারাকুতনী (২২), তায়ালিসী (১/৪৬), আহমাদ (৬/১৩৭, ২১৯) এবং ইবনু আসাকির (৫/৫৩৭/১) মুসা, ওয়াকী’, বাহায়, ইয়াহইয়া ইবনু ইসহাক ও আসাদ ইবনু মুসা সূত্রে হাম্মাদ ইবনু সালামা হতে তিনি খালেদ আল-হাযযা হতে তিনি খালেদ ইবনু আবিস সালত হতে তিনি আররাক ইবনু মালেক হতে তিনি আয়েশা (রাঃ) হতে বর্ণনা করেছেন। তিনি বলেনঃ রাসূল সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম এর নিকট উল্লেখ করা হল একটি সম্প্রদায় তাদের গুপ্তাংগের দ্বারা কিবলা সম্মুখে করাকে মন্দ জানছে। তিনি বললেনঃ ...।

আমি (আলবানী) বলছিঃ এ সনদটি দুর্বল। তার বহু সমস্যাঃ

১। হাম্মাদ ইবনু সালামার উপর মতভেদ করা হয়েছে।

□ আবু কামেল ফুযায়েল ইবনু হুসাইন পাঁচ বর্ণনাকারীর বিরোধিতা করে আররাক এবং আয়েশার মধ্যে উমর ইবনু আব্দিল আমীযকে ঢুকিয়েছেন।

□ ইয়াযীদ ইবনু হারুণও তাদের বিরোধিতা করে উমর ইবনু আব্দিল আমীযকে আররাক ও ইবনু আবিস সালতের মধ্যে ঢুকিয়েছেন।

□ আলী ইবনু শাইবাহ তার বিরোধিতা করে আররাক ও আয়েশার মধ্যে উরওয়াহ ইবনুয যুবায়েরকে ঢুকিয়েছেন। হাম্মাদের উপর এ মতভেদগুলো খুবই জটিল।

২। খালেদ আল-হাযযার উপরও মতভেদ করা হয়েছে।

□ সনদে খালেদ আল-হাযযার ও আররাকের মধ্য হতে খালেদ ইবনু আবিস সালতকে রাখা হয়নি।

□ আরেক সনদে খালেদ আল-হাযযার ও আররাকের মধ্যে নামহীন এক ব্যক্তিকে বর্ণনাকারী হিসাবে উল্লেখ

করেছেন।

এ গেলো সনদের মধ্যের ইযতিরাব।

৩। খালেদ ইবনু আবিস সালত মাজহুল। তিনি ন্যায়পরায়ণতার দিক দিয়ে প্রসিদ্ধ ছিলেন না। আয়ত্ব শক্তির দিক দিয়েও পরিচিত নন। ইবনু আবী হাতিম (১/৩৩৬-৩৩৭) তাকে উল্লেখ করে তার সম্পর্কে ভাল-মন্দ কিছুই বলেননি। ইমাম আহমাদ স্পষ্টভাবে বলেছেনঃ তিনি পরিচিত নন। আব্দুল হক ইশবালী বলেনঃ তিনি দুর্বল। হফয যাহাবী বলেনঃ তাকে চেনা যায় না। খালেদ আল-হাযযা তার থেকে এককভাবে বর্ণনা করেছেন। এ হাদীছটি মুনকার।

ইবনু হাযম "আল-মুহাল্লা" (১/১৯৬) গ্রন্থে বলেনঃ খালেদ ইবনু আবিস সালত মাজহুল। তিনি কে তা জানা যায় না।

৪। খালেদ ইবনু আবিস সালত নির্ভরযোগ্য বর্ণনাকারী জাফার ইবনু রারী'আর বিরোধিতা করেছেন। কারণ তার বর্ণনায় এসেছে আয়েশা (রাঃ) তাদের কথা কিবলাকে সম্মুখে করো না ইনকার করতেন।

এটি ইমাম বুখারী "আত-তারীখুল কাবীর" (২/১/১৪৩) গ্রন্থে, ইবনু আবী হাতিম "আল-ইলাল" (১/২৯) গ্রন্থে এবং ইবনু আসাকির (৫/২৩৭/১) বর্ণনা করেছেন। ইমাম বুখারী বলেনঃ এটিই বেশী সঠিক। অনুরূপ কথা ইবনু আসাকিরও বলেন।

৫। সনদে আররাক ও আয়েশার মধ্যে বিচ্ছিন্নতা। ইমাম আহমাদ বলেনঃ আররাক উরওয়ার মাধ্যমে আয়েশা হতে বর্ণনা করেছেন, তিনি আয়েশা হতে শ্রবণ করেননি। ইবনু আবী হাতিম হাদীছটি "আল-মারাসীল" (পৃঃ ১০৩-১০৪) গ্রন্থে উল্লেখ করে ইমাম আহমাদের বক্তব্যটিও উল্লেখ করেছেন।

৬। ভাষার মধ্যে অপ্রিয় বস্তু রয়েছে। নবী সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম তার সাথীদেরকে হাদীছের মধ্যে আমভাবে পেশাব বা পায়খানা করার সময় কিবলাকে সম্মুখে ও পিছনে করতে নিষেধ করেছেন। ময়দানে হলে নিষেধ করেছেন এমন কথা হাদীছের মধ্যে উল্লেখ করা হয়নি।

এরূপ অসম্ভব যে রাসূল সাল্লাল্লাহু আলাইহি ওয়াসাল্লাম তার সাথীদেরকে পেশাব বা পায়খানা করার সময় কিবলাকে সম্মুখে করতে নিষেধ করার পর তারা যখন তার অনুসরণ করবে তখন তিনি তাদেরকে তার অনুসরণ করতে নিষেধ করবেন।

হাদিসের মান: মুনকার (সহীহ হাদিসের বিপরীত) পুনঃনিরীক্ষিত

পাবলিশারঃ তাওহীদ পাবলিকেশন

🔗 Link — <https://www.hadithbd.com/hadith/link/?id=71826>

📖 হাদিসবিডির প্রজেক্টে অনুদান দিন